الأمم المتحدة E/FFDF/2020/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 July 2020
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

دورة عام 2020

تقرير منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

1 - قام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، عملاً بمقرره المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2020 المعنون "الإجراءات المتبعة لاتخاذ قرار بشأن مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادر عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2020 خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)" وبناء على توصية رئيسة المجلس، باعتماد الاستنتاجات والتوصيات التالية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي:

متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1 - نحن، الممثلين الرفيعي المستوى، اعتمدنا هذه الوثيقة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخامس المعني بمتابعة تمويل التنمية، في ظرف أزمة غير مسبوقة نجمت عن تفشي جائحة كوفيد-19.

2 - إننا نؤكد عزمنا على مواصلة تعزيز جهودنا من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في موعدها وبصورة كاملة.

3 - لقد تسبب تفشي جائحة كوفيد-19 في معاناة هائلة ألَمّت بالناس في جميع أنحاء العالم. فما من بلد نجا من آثارها المدمرة المتعددة الأبعاد. وقد أحدثت هذه الأزمة الصحية العالمية صدمات اقتصادية ومالية، كشفت مواطن الضعف والتفاوت القائمة وأدت إلى استفحالها. ونحن مصممون على النهوض بالإجراءات العالمية الجريئة والمتضافرة المتخذة لمعالجة الآثار

160720 130720 20-09078 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاجتماعية والاقتصادية الفورية وتحقيق الانتعاش السريع والشامل والمرن، واضعين نصب أعيننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونسلّم بضرورة أن تصمَّم استراتيجيات تحقيق الانتعاش بعد زوال الأزمة على نحو يبقينا ضمن المسار الذي يفضي إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يسهم في بناء اقتصاد مستدام وشامل للجميع ويساعدنا على الحد من مخاطر أي صدمات تقع في المستقبل. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التعاون والتضامن على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل التصدي لعواقب الجائحة.

4 - ونحن ثابتون في تصميمنا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ولقد عقدنا العزم في بداية عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة على وضع الاقتصاد على مسار أكثر استدامة لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. ونناشد جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تدعم هذه الجهود بروح التضامن والشراكة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز حتى الآن، نلاحظ بقلق أن تعبئة التمويل الكافي من جميع المصادر لا تزال تشكل تحديا رئيسيا أمام تنفيذ خطة عام 2030 وأن هناك تراجعا كبيرا في عدد من مجالات العمل الرئيسية.

5 - ونسلّم بالتحديات المنتصبة أمام البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في التصدي للجائحة، ولا سيما البلدان التي تتسم بضعف نظمها الصحية ومحدودية الحيز المالي اللازم للاستثمار في النظم الصحية والحماية الاجتماعية. ونشدد على ضرورة تحسين البنية التحتية والاستثمار فيها، ولا سيما منها المرافق الصحية. ونسلم بالحاجة الملحة إلى دعم الفئات الضعيفة أو الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ومن ضمنهم النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن وأبناء الشعوب الأصلية واللاجئون والنازحون والمهاجرون والفئات المهمشة الأخرى، وحماية حقوق الإنسان للجميع، وضمان ألا يترك أي بلد أو شخص خلف الركب.

6 - وسنشجع على اتخاذ إجراءات منسقة وحاسمة ومبتكرة في مجال السياسة العامة، بالشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل القضاء على جائحة كوفيد-19. ونلتزم بتسخير جميع أدوات السياسة العامة المتاحة من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة، واستعادة النمو المستدام على الصعيد العالمي، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وحماية فرص العمل والدخل، وتعزيز القدرة على الصمود. ونرحب بمبادرة الأمين العام، ونحيط بمبادرات صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومجموعة العشرين، ومجموعة السبع، ونعترف بدور منظمة الصحة العالمية. ونحث المجتمع العالمي على العمل معا في شراكة مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لاتخاذ إجراءات عالمية منسقة وشفافة وقائمة على الأدلة. ونسلّم بالدور المهم الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص والتمويل الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي التصدي الفوري للجائحة والتعافي من آثارها في المدى الطويل. ونشجع على وضع استراتيجيات لتمويل الحد من مخاطر الكوارث وإيجاد الأدوات المالية الضرورية لتحسين التأهب لمواجهة أي صدمات تقع في المستقبل.

7 - وتتأثر النساء بالأزمة على نحو غير متناسب مع تأثر غيرهن بها. فالنساء يشكلن جزءا كبيرا من العاملين الصحيين الموجودين في الصفوف الأمامية، ولا يزلن يؤدين معظم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ويواجهن مخاطر متزايدة من حيث التعرض للاستغلال والعنف العائلي.

وسنسعى جاهدين إلى كفالة إدماج المنظور الجنساني ضمن ما يوضع من خطط اجتماعية واقتصادية لمواجهة حالات الطوارئ.

8 - وينبغي أن نحرص ونحن في الطريق صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على أن تكون الإجراءات التي نتخذها متمحورة حول الناس ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومركزَة على التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ ابتغاء ضمان انتعاش اقتصادي مستدام وشامل للجميع. وقد أبرزت الأزمة الراهنة الحاجة إلى الحد من مخاطر الكوارث وحالات الطوارئ العالمية، بما فيها التي يسببُها تغير المناخ. ونشير إلى اتفاق باريس ونشدد على أهمية اتخاذ المزيد من الإجراءات وزيادة حشد الدعم من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتعزيز القدرة على الصمود، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية وظروفها الخاصة، ولا سيما منها المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ. وسنبذل قصارانا من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدام مكوناته على نحو مستدام وتعبئة الموارد المالية اللازمة لبلوغ هذه الغاية.

9 - وسنسعى جاهدين إلى التصدي للتحديات العامة التي تفاقمت بسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن تفشي جائحة كوفيد-19، بما فيها ازدياد مخاطر فقدان الاستقرار المالي. ونلاحظ بقلق أن الجائحة وما يتصل بها من صدمات اقتصادية وتقلبات في أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي يمكن أن تزيد إلى حد كبير من عدد البلدان التي تعاني من ضائقة الديون أو المعرضة لخطرها. ويساورنا القلق العميق من أثر ارتفاع مستويات الديون على قدرة البلدان على تحمل أثر صدمة جائحة كوفيد-19 وعلى الاستثمار في تنفيذ خطة عام 2030. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين لمدة زمنية محددة لفائدة أفقر البلدان. ونرحب بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير السيولة وغيرها من تدابير الدعم لتخفيف عبء الديون الواقع على كاهل البلدان النامية. وسنواصل من خلال القنوات القائمة التصدي لمخاطر الضعف المرتبطة بالديون التي تواجهها البلدان النامية بسبب الجائحة.

10 - ونسلّم بأن النظام النقدي الدولي لا يزال عرضة للتقلبات والآثار العرضية، مثل التقلبات المالية الأخيرة الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19. وسننظر في جميع السياسات المناسبة بغية إدارة الاستعمال المفرط للرافعة المالية والتقلب المالي والحفاظ على استقرار الأسواق المالية العالمية.

11 - وسنعمل على ضمان تدفق الإمدادات الطبية الحيوية والمنتجات الزراعية الأساسية وغيرها من السلع والخدمات عبر الحدود، وعلى معالجة أوجه الاختلال في سلاسل الإمداد العالمية لدعم صحة جميع الناس وسلامتهم. ونشدد على أن تدابير الطوارئ الرامية إلى التصدي لتفشي كوفيد-19، إنِ اعتُبرت ضرورية، فيجب أن تكون محددة الأهداف ومتناسبة وشفافة ومؤقتة، وألا تخلق حواجز لا لزوم لها أمام التجارة أو تعطل سلاسل التوريد العالمية، وأن تكون متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ونكرر تأكيد هدفنا المتمثل في تحقيق بيئة تجارية واستثمارية حرة وعادلة وغير تمييزية وشفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، وفي إبقاء أسواقنا مفتوحة. ونسلم بأن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تواجه تحديات إضافية تحول بينها وبين تسخير الإمكانات الكاملة للتجارة الدولية، ونشجع الجهات المانحة على الاستفادة من الخطة العالمية للمعونة التجارية لتمكين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من الاستفادة من الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية والاستثمار الأجنبي في جهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش المستدام.

12 - ونشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإنمائي وزيادة فرص الحصول على التمويل الميسَّر، ولا سيما في سياق الجائحة العالمية. وعلى الرغم من ترحيبنا بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيم الحقيقية، فإننا نلاحظ بقلق تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي. ونهيب بالجهات المانحة التي لم تكثف بعد جهودها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما تجاه أقل البلدان نموا، التي قد تتأثر تأثرا شديدا بكلا الأثرين الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، على أن تبادر إلى ذلك. ونرحب بالجهود الجارية لتحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وأثره. ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونلتزم أيضاً بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلةً لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي. ونلاحظ التحديات التي تواجهها البلدان النامية التي ترتقي إلى مركز أعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل وما قد يترتب على ذلك من احتمال فقدانها إمكانية الحصول على التمويل الميسر، ولا سيما منها البلدان التي تكون شديدة التأثر بالصدمات وغيرها من الكوارث.

13 - وسنستغل تسخير التكنولوجيات الناشئة لأغراض التمويل المستدام مع الحرص على إدارة ما يرتبط بذلك من مخاطر. ونسلم بأن التكنولوجيات الرقمية تتيح فرصة هائلة لزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والنهوض بالتعليم والتجارة الإلكترونية في أثناء فترة تفشي هذه الجائحة. ونسلم بأن استخدام التكنولوجيات الرقمية لا يزال متفاوتا إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم، ونلتزم بتعزيز التعاون لسد الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها. ونلتزم كذلك بالعمل معا لاغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات لمساعدتنا في معالجة أزمة كوفيد-19. ونحن مصممون على توسيع نطاق البحث والتعاون من أجل الكشف عن الجوائح والوقاية منها وعلاجها ومكافحتها، بما في ذلك اللقاحات والأدوية، والابتكارات في النظم الصحية.

14 - ويعزز تفشي جائحة كوفيد-19 الأهمية الحاسمة لتعبئة الموارد المحلية. ونسلم باستمرار وجود فجوة كبيرة بين الموارد العامة واحتياجات التمويل وازدياد اتساع نطاقها في كثير من البلدان في أعقاب الجائحة. وسنواصل تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية الفعالة والحيز المالي، بما يشمل نظم الإنفاق العام الخاضعة للمساءلة والمتسمة بالشفافية. وسنسعى إلى تعزيز التعاون بين جميع البلدان في المسائل الضريبية. ونقر بأن أي نظر في اتخاذ تدابير ضريبية في مواجهة رقمنة الاقتصاد ينبغي أن يتضمن تحليلا شاملا لآثار تلك التدابير على البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجاتها وقدراتها الفريدة. ونلتزم من جديد بالتصدي لتحديات مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها.

15 - ونلاحظ التقدم الذي أحرزته البلدان في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة دعماً لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ترمي إلى تعبئة طائفة عريضة من مصادر التمويل وأدواته ومواءمتها بشكل فعال مع خطة عام 2030، وتستفيد من كامل الإمكانات التي تنطوي عليها وسائل التنفيذ بجميعها. ونسلّم بأن الجائحة تبرز حاجة أقوى إلى دعم العمل الوطني بإجراءات عالمية تكمِّله.

16 - ونرحب بالاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام. وسنسعى جاهدين إلى مواءمة الاستثمارات مع خطة عام 2030، بما في ذلك الاستثمار في تعزيز النظم الصحية ودعم التقدم نحو تحقيق

التغطية الصحية الشاملة، للمساعدة على كفالة التعافي المستدام من آثار جائحة كوفيد-19، فضلا عن التأهب للجائحة والوقاية من أي وباء يتفشى في المستقبل والكشف عنه والتصدي لها. ونلتزم بتهيئة بيئة تمكينية وتحفيز المزيد من الاستثمار المستدام في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لضمان التعافي المستدام من آثار الجائحة. ونشدد على ضرورة اعتماد سياسات وتدابير تحفز الاقتصاد والطلب على العمالة لدرء حدوث ركود اقتصادي طويل الأمد. ونحن عاقدو العزم على تحسين فرص حصول المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل وسيولة رأس المال العامل، وعلى تعزيز الإدماج المالي للفقراء والنساء ومنظمي المشاريع الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين هم أشد عرضة للآثار الضارة لجائحة كوفيد-19.

17 - ونحيط *بتقرير تمويل التنمية المستدامة* لعام 2020 الذي أصدرته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية، وندعو فرقة العمل إلى دراسة أثر جائحة كوفيد-19 على تمويل التنمية وعلى التمويل المستدام في إطار تقريرها عن *تمويل التنمية المستدامة* لعام 2021.

18 - ونقرر أن يجتمع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السادس المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 12 إلى 15 نيسان/أبريل 2021 وأن يتضمن عقدَ الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونقرر أيضا أن تُستخدم في المنتدى الطرائقُ التي انتُهجت في منتدى عام 2019.

19 - ونقرر أيضا إرجاء النظر في الحاجة إلى عقد مؤتمر لمتابعة الوثيقة الختامية لمنتدى عام 2021.

ثانيا - معلومات أساسية

2 - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها 313/69 المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، منتدى سنوياً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معنياً بمتابعة تمويل التنمية، تكون المشاركة فيه عالمية على المستوى الحكومي الدولي (القرار 313/69، المرفق، الفقرة 132). وتكون طرائق المشاركة في المنتدى هي نفسها المعمول بها في المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية.

3 - وفي الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي لمنتدى عام 2019 (انظر E/FFDF/2019/3)، تقرر أن تُطبق في منتدى عام 2020 الطرائق التي طُبقت في منتدى عام 2019 وأن يُعقد منتدى عام 2020 في الفترة من 20 إلى 23 نيسان/أبريل 2020. وقد طُبِّقت هذه الطرائق على منتدى عام 2016 والمنتديات اللاحقة وبيّنت في مذكرة إعلامية (E/FFDF/2016/INF/1).

4 - وعملاً بقرار المجلس 3/2020 المعنون "ترتيبات العمل المنقحة لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020 ودورات هيئاته الفرعية"، ومقرره 206/2020 المعنون "تمديد العمل بالإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)" ومراعاة للظروف السائدة فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشأن ترتيبات العمل المتعلقة بعقد دورة المجلس لعام 2020 والحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة في الفترة الانتقالية، عقد المجلس دورة

المنتدى لعام 2020 من خلال المراسلات والاجتماعات الإلكترونية غير الرسمية المعقودة في 23 نيسان/أبريل وفي 2 حزيران/يونيه 2020 (انظر المرفق الثاني).

5 - ويبين هذا التقرير وقائع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام 2020.

6 - ويرد الموجز الذي قدمته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2020 في الوثيقة A/75/93-E/2020/64.

ثالثا - اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

7 - في 22 نيسان/أبريل 2020، وعملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 205/2020 "الإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، قامت رئيسة المجلس (النرويج) بتعميم مشروع استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي (E/FFDF/2020/L.1) في إطار إجراء عدم الاعتراض حتى 27 نيسان/ أبريل 2020.

8 - وفي 23 نيسان/أبريل 2020، عممت رئيسة المجلس (النرويج) المشروع المنقح لاستنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي (E/FFDF/2020/L.1/Rev.1) في إطار إجراء عدم الاعتراض نفسه.

9 - وفي 27 نيسان/أبريل 2020، أعلنت رئيسة المجلس (النرويج) اعتماد المشروع المنقح لاستنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي (E/FFDF/2020/L.1/Rev.1) إثر انقضاء فترة إجراء عدم الاعتراض دون اعتراض في 27 نيسان/أبريل 2020 (انظر الفرع أولا أعلاه).

رابعا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - أعمال الدورة

10 - عملا بالفقرات 130 إلى 132 من خطة عمل أديس أبابا والاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن منتدى عام 2019، تقرر عقد اجتماع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2020 في المقر في الفترة من 20 إلى 23 نيسان/أبريل 2020.

11 - وعملاً بقرار المجلس 3/2020 المعنون "ترتيبات العمل المنقحة لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودورات هيئاته الفرعية لعام 2020"، ومقرره 205/2020 "الإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، ومراعاة للظروف السائدة فيما يتعلق بكوفيد-19 بشأن ترتيبات العمل المتعلقة بعقد دورة المجلس لعام 2020 والحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة في الفترة الانتقالية، عقد المنتدى دورته لعام 2020 من خلال الاجتماعات الإلكترونية غير الرسمية في 23 نيسان/أبريل و 2 حزيران/يونيه 2020 (انظر المرفق الثاني).

باء - الوثائق

12 - ترد قائمة الوثائق المعروضة على المنتدى في المرفق الأول لهذا التقرير.

المرفق الأول

الوثائق

رمز الوثيقة	*العنوان*
E/FFDF/2020/2	مذكرة من الأمين العام بشأن تمويل التنمية المستدامة
E/FFDF/2020/L.1	مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تقدمه رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منى يول (النرويج)، بناء على مشاورات غير رسمية: متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
E/FFDF/2020/L.1/Rev.1	مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تقدمه رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منى يول (النرويج)، بناء على مشاورات غير رسمية: متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.I.4	تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020: تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية

المرفق الثاني

الاجتماعات الإلكترونية غير الرسمية التي عقدت خلال دورة منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2020

1 - في 23 نيسان/أبريل 2020، عقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية اجتماعا إلكترونيا غير رسمي بشأن الموضوع الرئيسي "تمويل التنمية المستدامة في سياق كوفيد-19"، برئاسة رئيسة المجلس (النرويج)، التي أدلت ببيان افتتاحي.

2 - وألقى كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين كلمة في المنتدى.

3 - واستمع المنتدى أيضا إلى رسالة بالفيديو من رئيس مجلس إدارة التحالف العالمي للقاحات والتحصين، نغوزي أوكونجو - إيويالا.

4 - وأدلى ببيان رئيس مجلس إدارة منظمة تقديم المعونة الدولية (ActionAid International)، نيارادزاي غومبونفاندا، بشأن موضوع "التغلب على الجائحة: ما الذي سيتطلبه الأمر بالنسبة إلى البلدان الأكثر ضعفا".

5 - وأدلى نائب رئيس شركة سيتي جروب للصرافة وأسواق رؤوس الأموال والاستشارات، جاي كولينز، ببيان بشأن موضوع "العمل الجماعي والإصلاح على الصعيد العالمي من أجل تحقيق تعاف مستدام".

6 - وأدلت رئيسة المجلس (النرويج) بملاحظات ختامية.

7 - وفي 2 حزيران/يونيه 2020، عقد المنتدى اجتماعا إلكترونيا غير رسمي بشأن الموضوع الرئيسي "تمويل تعاف مستدام من كوفيد-19"، برئاسة رئيسة المجلس (النرويج)، التي أدلت ببيان افتتاحي.

8 - وألقت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة كلمة في المنتدى.

9 - وعقد المنتدى عددا من حلقات النقاش أدارها المدير العام لمعهد بناء توافق الآراء، ديفيد فيرمان، الذي أدلى ببيان وطرح أسئلة على أعضاء حلقة النقاش.

10 - وفيما يتعلق بموضوع "التمويل والحلول السياساتية لمواجهة كوفيد-19"، أجاب أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم على الأسئلة التي طرحها مدير المناقشة: مدير إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي، مارتن مُلِسن؛ ومدير إدارة تعبئة الموارد والتمويل الخارجي في مصرف التنمية الأفريقي، ديزيريه فينكاتاشيلوم؛ والمدير التنفيذي لشبكة اليوبيل للولايات المتحدة الأمريكية، إريك ليكومبت.

11 - وفيما يتعلق بموضوع "مواجهة الأمم المتحدة لكوفيد-19"، أجاب أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم على الأسئلة التي طرحها مدير المناقشة: المدير المعين من قبل الأمين العام لصندوق التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه التابع للأمم المتحدة، ينس واندل؛ ورئيسة فرع إدارة الصناديق المجمعة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أليس سيكي؛ ومدير الصحة والشراكات المتعددة الأطراف في صندوق التضامن من أجل مكافحة جائحة كوفيد-19 التابع لمنظمة الصحة العالمية، غاودنز سيلبرشميدت.

12 - وعقد المنتدى حوارا تفاعليا مع الدول الأعضاء بشأن موضوع "التمويل والحلول السياساتية لمواجهة كوفيد-19" أدلى خلاله ببيانات المجيبون الرئيسيون التالية أسماؤهم: وزير المالية في غانا، كين أوفوري - أتا؛ والممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة، بيركس ماستر كليمنسي ليغويا؛ والقائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة، كيرا كريستيان دنغانان أزوسينا.

13 - وشارك في المناقشة ممثلو غيانا (باسم مجموعة الـ 77 والصين)، وبليز (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وكازاخستان (باسم أقل البلدان نموا)، وسورينام (باسم الجماعة الكاريبية)، وشيلي، وكندا، وباكستان، وأفغانستان، وسيراليون، وإثيوبيا، وإسبانيا.

14 - وفيما يتعلق بموضوع "تحقيق تعاف قابل للصمود والاستمرار"، أجاب أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم على الأسئلة التي طرحها مدير المناقشة: مدير التعاون الدولي والسياسة الإنمائية في المفوضية الأوروبية، فيليكس فرنانديز - شو؛ ومدير الشؤون الدولية والمتعددة الأطراف في البنك الدولي، ستيفان إمبلاد؛ ونائبة مدير الشؤون الخارجية في الصندوق الأخضر للمناخ، بابيتا بشت؛ والرئيسة التنفيذية لمناطق أفريقيا في ستاندرد بنك غروب في جنوب أفريقيا، سولا ديفيد بورها.

15 - وعقد المنتدى حوارا تفاعليا مع الدول الأعضاء وجهات أخرى صاحبة مصلحة بشأن موضوع "تحقيق تعاف قابل للصمود والاستمرار"، أدلى خلاله ببيانات المجيبون الرئيسيون التالية أسماؤهم: الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة، ساتيندرا براساد؛ والممثلة الدائمة لقيرغيزستان لدى الأمم المتحدة، ميرغول مولدويساييفا؛ والممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو أ. كارازو؛ ونائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان غي ألن؛ وممثلة عن منظمة "منظمة المساواة بين الجنسين (Equidad de Género): المواطنة والعمل والأسرة، المكسيك"، وهي مشاركة في تنظيم اجتماعات الفريق العامل للمرأة المعني بتمويل التنمية، إميليا ريس.

16 - وشارك في المناقشة ممثلا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

17 - وأدلت وكيلة الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورئيسة المجلس (النرويج) بملاحظات ختامية.